

الخصائص

زيادة على العلة تطوّعت بها غير أنه في ذكره كونه مفعولا معنى مّا وإن كان صغيرا وذلك انه قد ثبت وشاع في الكلام أن الفاعل رَفْعُ والمفعول به نَهْضُ وكأنك أنرستَ بذلك شيئا وأيضا فإن فيه ضربا من الشرح وذلك أن كون الشيء فضلا لا يدلّ على أنه لا بدّ من أن يكون مفعولا به ألا ترى أن الفمّات كثيرة كالمفعول به والظرف والمفعول له والمفعول معه والمصدر والحال والتمييز والاستثناء فلمّا قلت ومفعول به مَيّزْتِ أَيُّ الفصلات هو فاعرف ذلك وقِسْهُ .

باب في عدم النظر .

أما إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظر وذلك مذهب الكتاب فإنه حكى فيما جاء على فعلٍ إِبْرًا وحدها ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير لأن إيجاد النظر بعد قيام الدليل إنما هو للأزس به لا للحاجة إليه .

فأمّا إن لم يَقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظر ألا ترى إلى عزّويتِ لمّا لم يَقم الدليل على أن واوه وتاءه اصلان احتجت إلى التعلّل بالنظر فمنعت من أن يكون فرعًا ولا لمّا لم تجد له نظيرا وحملته على فعليتِ لوجود النظر وهو عفریت ونفریت .

وكذلك قال أبو عثمان في الردّ على من ادّعى أن السين وسوف ترفعان الأفعال المضارعة لم نر عاملا في الفعل تدخل عليه اللام وقد قال سبحانه (ولسوف تعلمون) فجعل عدم النظر ردّا على من أنكر قوله